عامل الهشاشة البيئية لنموذج التنمية المغربية

المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية: 21 مارس 2011

1- صلابة نموذج التنمية المغربية

اتبع المغرب منذ استقلاله نموذجا معينا للتنمية تطغى عليه مرحلتان مهمتان وهما:

- الأولى: اعتبرت أنها استبدال للواردات أو "تنمية محمية"؛

- الثانية: بدأت خلال الثمانينات وتميزت بانفتاح اقتصادي كبير.

- تولدت عن نموذج التنمية أشكال نمو لا تبالي بالبيئة؛

- نموذج تنمية مستدام بشكل ضعيف.

2- الضعف البيئي لنموذج التنمية للمغرب

- مجال الماء؛
- مجال تدبير النفايات؛
- مجال الموارد الطبيعية؛
- المجال البيئي؛
- مجال الطاقة.

مجال الماء

- يتواجد المغرب حاليا على عتبة الضغط التي تقدر بـ 950م^3/ساكن/السنة؛
- إمكانية الانخفاض إلى 500م^3/ساكن/السنة في أفق 2030؛
- تفاقم وضع القلق الحالي بشأن الماء بسبب الجفاف ومختلف أشكال التلوث والنفايات؛
- زراعة تستعمل 85% من الموارد المائية والتي لا تبلغ فعاليتها 50% بسبب النفايات وسوء صيانة أنظمة الري؛
- وصلت درجة تدهور جودة الماء في بعض الأحواض إلى مستويات حرجة، غالبا ما تتفاقم بسبب غياب المعالجة وتقييم المياه المستعملة؛
- تدهور الأراضي الناتج عن الري المكثف: التعرية السطحية، دمار وتلف خصوبة الأرض؛
- تلوث المياه السطحية والجوفية بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات، خاصة في الزراعة؛
- يتم تجميع حوالي 600 مليون م^3/السنة من المياه المستعملة على مستوى شبكات الصرف الصحي الحضري؛

- يتم إلقاء معظم هذه النفايات السائلة في أوساط طبيعية دون معالجة مسبقة أو يعاد استخدامها للري على حالتها الخام؛
- سيستفيد القطاع السياحي إذا تمت مرافقته بأنظمة فعالة لتدبير الماء على صعيد معمم (إعادة التدوير، المعالجة...)

مجال تدبير النفايات

- لم تتم مرافقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتدابير لحماية البيئة، خاصة بالنسبة لقطاع تدبير النفايات الصلبة.
- تجميع سيء يطرح مشاكل السلامة العمومية ويسبب مخاطر صحية هامة.
- تجميع غير كاف يضر بالصرف الصحي للمدينة.
- يحول وجود معامل معالجة نفايات المجاري في مناطق حضرية وشبه حضرية دون تطوير الأنشطة الاقتصادية والسياحية ويسيء إلى جودة حياة السكان.
- تضاعف المزابل العشوائية حول المدن (300 وحدة).
- تلويث المطارح العشوائية للفرشات المائية الجوفية ومجاري المياه المجاورة.
- أكثر من 70% من النفايات الصناعية في مطارح غير مراقبة.
- يتم تجميع 70% فقط من النفايات الصلبة، وتتم إعادة تدوير 2% فقط أو وضعها في المطارح.

مجال الموارد الطبيعية

تنوع بيولوجي غني إلا أنه هش وتوازنات بيئية مهددة

- ما يفوق 2000 صنف حيواني ونباتي مهدد (أوروستات 2008)؛
- تدهور المواقع البيئية بسبب ضغوطات التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ في اعتبارها العنصر البيئي؛
- تهدد الأضرار الأنظمة البيئية وتقلص من غنى تنوعها البيولوجي؛
- تقدر كلفة تدهور البيئة بـ 4.6% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ تقدر كلفة الضرر اللاحق بالبيئة بـ 3.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2000 (البنك الدولي 2003 بالمملكة المغربية: تقييم كلفة تدهور البيئة)؛
- ✓ تقدر كلفة الأضرار اللاحقة بالبيئة بحوالي 0.9% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- تخصص نسبة 0.7% فقط سنويا من الناتج الداخلي الإجمالي للمحافظة على البيئة (النسبة اللازمة هي 1.8% من الناتج الداخلي الإجمالي حسب البنك العالمي)؛
- تقدر انبعاثات الغازات الدفيئة بـ:
- ✓ 54.6 مليون طن ثاني أكسيد الكربون مكافئ في 1999؛
- ✓ 75 مليون طن ثاني أكسيد الكربون مكافئ في 2004، تمثل 2.5 طن ثاني أكسيد الكربون مكافئ لكل ساكن في السنة.
- التغيرات المناخية:
- ✓ توقع ارتفاع تكرار موجات الجفاف بجنوب البلاد وشرقها، وحدوث عواصف بالأطلس، وكذا تقلص مدة تساقط الثلوج بالأطلس؛
- ✓ تقلص موارد المياه وتفاقم التصحر؛
- ✓ انخفاض مستوى محاصيل الحبوب واختفاء بعض الزراعات؛

- ✓ اختفاء التنوع البيولوجي؛
- ✓ ارتفاع مستوى البحر.

مجال الموارد الطبيعية

- لا يتلاءم دائما استغلال الموارد الطبيعية مع المحافظة على المخزون والتنوع البيولوجي؛
- بلغ المعدل السنوي لوتيرة تدهور الغابات 30.000 ألف هكتار أي أن 600.000 هكتار من الغابات ستختفي في أفق سنة 2025.

مجال الطاقة

- قوة الاعتماد على الطاقات الأحفورية مع الاستيراد بنسبة 95% من الحاجيات في 2009 و97.5% في 2008؛
- قاعدة استهلاك ضعيفة للطاقة التجارية لكل ساكن بنسبة 0.48 طن نفط مكافئ/ساكن/السنة و710 كيلو واط/ساكن/السنة في 2009، مسببة في كثافة طاقية تبلغ حوالي 0.30، على الرغم من وجود فوارق قوية بين فئات المستهلكين وتمثل احتمالا مرتفعا للنمو.
- ارتفاع حاجيات الاستثمار (تفوق 10 مليون درهم في السنة)؛
- تكاليف الوصول الملزمة نتيجة عبء تعويض المنتجات البترولية والذي تؤمنه الدولة (7 مليار درهم في 2005، 24.7 مليار درهم في 2008 و7.35 مليار درهم في 2009)؛
- ثقل الفاتورة الطاقية المرتفعة، أكثر من 50 مليار درهم في 2009 (69.7 مليار درهم في 2008)؛
- يجر نظام تسوية الأسعار الحضرية/القروية تكاليف الكهرباء نحو الأعلى؛
- بلغ منحنى الشحنة الكهربائية ذروته في ما يتعلق بالطلب المرتفع خلال المساء (4375 ميغا واط في 2009).
- التأثير على البيئة لاسيما في ما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة (ترتبط 60 % من الانبعاثات بالطاقة)؛
- الضغط على المورد الغابوي عن طريق استهلاك الكتلة الحيوية للتدفئة والطهي القروي، والذي يقدر بـ 3.3 مليون طن نفط مكافئ متسببا في تلف 30.000 هكتار من الغابات سنويا، ومبينا أن الحصول على الخدمات الطاقية العصرية ما يزال محدودا في هذه المناطق.

اســتـنــتــاج

- يتأسس نموذج التنمية المغربية على "الاستدراك الاقتصادي" مع استعمال قوي للطاقة الأحفورية؛
- إكراهات بيئية قلما تأخذ بعين الاعتبار أو لا تأخذ بتاتا؛
- كلفة هامة تتعلق بتدهور البيئة.

ما هو الحل الذي يجب اعتماده؟

الخيار الإستراتيجي للاقتصاد الأخضر

- اقتراح الخيار الإستراتيجي للاقتصاد الأخضر بالنسبة للمغرب؛
- تنفيذ سياسات وممارسات قابلة للنجاح على المدى البعيد والتي لا تلحق ضررا بالبيئة؛
- إيجاد وسائل العمل من أجل تحويل الاقتصاد على المدى البعيد إلى "اقتصاد بيئي".

تعريف الاقتصاد الأخضر

- "اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتقليص الفوارق على المدى البعيد دون تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية ونقص بيئي كبير" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).
- يتمثل إذن الاقتصاد الأخضر في تعزيز النمو والتنمية مع تقليص التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة والحد ما أمكن من إنتاج النفايات وتبدير الموارد الطبيعية مع المحافظة على التنوع البيولوجي وتقوية الأمن الطاقي.

الفرص بالنسبة للمغرب

- فرصة تطوير منتجات وأسواق جديدة؛
- تنمية الطاقات المتجددة؛
- تقليص الارتباط الطاقي؛
- تحسين الفعالية الطاقية؛
- تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- خلق فرص شغل جديدة؛
- إمكانيات جديدة بالنسبة للتكوين (مجال الطاقة)؛

الأعمال الواجب تنفيذها

- وضع سياسات التوقع والتكيف؛
- تخفيف التأثيرات الانتقالية للتغيرات البيئية؛
- استباق النتائج الاجتماعية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
- تشجيع التكنولوجيات والابتكارات المحترمة للبيئة؛
- تنفيذ سياسات وتدابير تمكن الاقتصاد من الانخراط على المدى البعيد في مسار النمو الأخضر، وبالتالي في منظور حقيقي للتنمية المستدامة؛
- اقتراح تدابير من أجل تطوير الأسواق وتنظيم الوسائل الخضراء.

الإستراتيجية الواجب اعتمادها

اعتماد نظرية "الدائرة القصيرة " بدل نظرية "التدارك".

شكرا على انتباهكم.